

## بيان رقم 2025/11

اجتمع مجلس الوزراء اليوم الأربعاء 23 ابريل 2025، تحت رئاسة صاحب الفخامة السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية.

وقد درس المجلس وصادق على مشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون يعدل ويكمل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 2007-036 الصادر بتاريخ 17 ابريل 2007، المتضمن قانون الإجراءات الجنائية، المعدل والمكمل للقانون رقم 2010-035 الصادر بتاريخ 21 يوليو 2010، والقانون رقم 2020-033 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2020.

يهدف هذا التعديل الى اعادة تنظيم صحيفة السوابق العدلية واعتماد الرقمنة وادخالها في مختلف المساطر الجزائية والسجل العدلي، من اجل الاستفادة من المزايا التي تحققت في تعزيز الكفاءة والسرعة والدقة في البيانات والامن السبراني، كما يهدف من جهة أخرى إلى التطابق ومنع التعارض مع بعض القوانين ذات الصلة الوثيقة به مثل النظام الأساسي للمشرطة وقانون الحالة المدنية والقوانين والنظم الوطنية المتعلقة بالتصديق والتوثيق الالكتروني. ويشمل مشروع القانون الحالي مراجعة أحكام المادتين 19 و23 من أجل مواءمتها مع مقتضيات القوانين التي سبق ذكرها، ومن جهة أخرى إلغاء واستبدال الفصل الثامن من الكتاب الخامس (المواد من 684 الى 694) من أجل إعادة تنظيم السجل العدلي.

- مشروع قانون للمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية "أبيدجان" المتعلق بالمعايير والنظم البيئية المطبقة في مجال استكشاف واستغلال النفط والغاز في البحر، المعتمد في أبيدجان سنة 2012. والموقعة من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية في أبيدجان 02 يوليو 2019

يرمي هذا البروتوكول الإضافي لاتفاقية أبيدجان، المتعلق بالمعايير والنظم البيئية المطبقة في مجال استكشاف واستغلال النفط والغاز في البحر، إلى منع أو تخفيض أو إزالة أي تلوث أو ضرر قد يلحق بالمنطقة الشاطئية والبيئة البحرية، من جزاء استكشاف أو استغلال النفط أو الغاز في البحر. وستمكن المصادقة على هذا البروتوكول بلدنا من الانخراط في إطار للتعاون الثنائي أو الإقليمي، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع التلوث، في منطقة البروتوكول، من جزاء أنشطة الاستكشاف والاستغلال في البحر، ولتخفيض هذا التلوث ومكافحته والسيطرة عليه.

- مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية "أبيدجان" المتعلق بالتسيير المستديم للمنغروف المعتمد في أبيدجان سنة 2012. والموقعة من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية في أبيدجان 02 يوليو 2019

يهدف هذا البروتوكول الإضافي لاتفاقية أيدجان، المتعلق بالتسيير المستديم للمنغروف، إلى مواءمة المبادئ وتحديد إجراءات تسيير الموارد في منظومة المنغروف، من قبل الأطراف المتعاقدة والمجتمعات المحلية المجاورة. وستمكن المصادقة على هذا البروتوكول بلدنا من تعزيز إطاره القانوني والمؤسسي للتسيير المستديم للمنغروف.

- مشروع قانون للمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية "أيدجان" المتعلق بالتسيير المتدمج للمناطق الشاطئية، المعتمد في سنة 2012. والموقعة من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية في أيدجان 02 يوليو 2019

يهدف هذا البروتوكول إلى الحفاظ على سلامة الشاطئ والمناطق الجَزرية وأحواض الأنهار لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية، وضمان الانتفاع المستدام بالموارد الطبيعية ومنافع المنظومات البيئية، بما في ذلك منظومات المياه العذبة. وسيمكن التصديق على هذا البروتوكول بلدنا من وضع "توجيه قطاعي" خاص بالتقييمات البيئية في المنطقة الشاطئية، يأخذ في الحسبان التكامل والترابط بين المنطقة البحرية والشاطئ وحوض المجاري المائية ومجال الحوض الرافد.

- مشروع قانون للمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتفاقية "أيدجان" المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والنشاطات البرية، المعتمد في أيدجان سنة 2012. والموقعة من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية في أيدجان 02 يوليو 2019

يرمي هذا البروتوكول الإضافي لاتفاقية أيدجان، المتعلق بالتلوث الناجم عن المصادر والنشاطات البرية، إلى منع التلوث بما في ذلك التلوث المنتشر عبر الجو — نتيجة مصادر أو نشاطات برية تقع في مجالها، وإلى تخفيض هذا التلوث ومكافحته والسيطرة عليه، وذلك من أجل حماية وحفظ البيئة البحرية والشاطئية في منطقة تطبيق البروتوكول. وستمكن المصادقة على هذا البروتوكول بلدنا من تعزيز الاندماج في إطار للتعاون الثنائي والإقليمي، يتماشى مع المساعدة الدولية في مجال مكافحة التلوث البحري، وتبادل البيانات والمعلومات ذات الطابع العلمي.

- مشروع قانون للمصادقة على الاتفاق المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمتضمن للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية الموقعة في نيويورك 20 سبتمبر 2023 من طرف الجمهورية الإسلامية الموريتانية

يتطرق الاتفاق للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق التي لا تخضع للولاية القضائية لأي دولة. تغطي هذه المناطق ما يناهز ثلثي محيطات العالم، وقرابة 95% من حجمها، وتشمل أعالي البحار والمنطقة الدولية في القيعان البحرية. وستمكن المصادقة على هذا الاتفاق بلدنا من البقاء ضمن الشرعية الدولية، والتعامل مع القضايا المتعلقة بالموارد الجينية البحرية، بما في ذلك تقاسم المزايا، وإجراءات مثل أدوات التسيير بحسب المناطق، بما في ذلك المحميات البحرية، وتقييمات التأثير البيئي، والاستفادة من التمويلات، وتعزيز القدرات، ونقل التكنولوجيات البحرية.

وقدم وزير العدل، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والموريتانيين في الخارج وكالة بيانا حول الوضع الدولي.

وقدم الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية المكلف باللامركزية والتنمية المحلية بيانا عن الحالة في الداخل.

وأخيرا اتخذ المجلس الإجراءات الخصوصية التالية:

وزارة الثقافة والفنون والاتصال والعلاقات مع البرلمان

ديوان الوزير

مكلفون بمهام

- محمد محمود سيدي يحيى، حاصل على شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، موظف بالوكالة الموريتانية للأنباء سابقا.
- جاكيتى الشيخ سك، حاصل على شهادة ماستر في الإعلام.
- محمد نوح محمد فاضل، حاصل على شهادة ماستر في القانون.

المستشار المكلف بالتكوين: جاكنا عليون طاهيرو، مدير التكوين بالوزارة سابقا.

المفتشية الداخلية

- المفتش العام: الناجي الطلبة، مفتش بالوزارة سابقا.
- المفتشة: فاطمة محمد لمرباط، المدير المساعد للمكتب الوطني للمتاحف سابقا.

الإدارة المركزية

مديرية الثقافة

- المدير المساعد: احمد سيدي محمد، حاصل على شهادة الدكتوراه في الجودة.

مديرية الفنون

- المدير: احمد محمد الحافظ، أستاذ.
- المديرية المساعدة: فنونه بوب جدو، حاصلة على شهادة الليسانس في الاقتصاد.

مديرية العلاقات مع البرلمان

- المدير المساعد: الشيخ يب اعليات، حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية

#### مديرية الدراسات والتخطيط والمتابعة

- المدير المساعد: باعثمان حمادي، رئيس مصلحة في نفس المديرية سابقا

#### المؤسسات العمومية

#### المكتب الوطني للمتاحف

- المدير العام: سيدي عبد الله البخاري، حاصل على شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ،

المفتش العام للوزارة سابقا

- المدير العام المساعد: محمد ولد شيخنا، محافظ المتحف سابقا